SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.21 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/JOHS.V21I1.1858

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

نظريات التنمية "دراسة نقدية" الرأسمالية نموذجا

مبروك أبو سبيحة

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا.

الملخص

تهدف سأتناول في هذه الورقة العلمية ، نظريات التنمية دراسة نقدية، حيث تكتسب هذه الدراسة أهمية التنمية من خلال تركيزها على الانتقادات التي وجهت لنظريات التنمية ،إذ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الجديدة التي مازال البحث فيها يحتاج إلى مزيد من الدراسات ، ويطمح الباحث في أن تقدم هذه الورقة إضافة علمية .بأذن الله تعالى .في مجال التنمية، وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية :

أولا .المفاهيم.

ثانيا .نظريات التنمية.

ثالثا . نقد نظريات التنمية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، معتمدا في ذلك على الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة ، مع محاولة توضيح وجهات النظر المختلفة، بهدف الوصول إلى تحليل علمي نظري، واعتمدت الدراسة على دراسة نقدية لنظريات التنمية، عليه تعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية الوصفية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

فشلت النظريات الغربية في تقديم نظريات قادرة على فهم واقع التنمية الذي هو لتغير الوجه، بل اقتصرت جهودها على إجراء محاولة لإصلاح وترميم جزئي للنظريات الغربية ، فقد فقدت هذه النظريات القدرة على فهم الواقع أو تغيره، وكذلك التنمية المرغوبة من قبل النظريات الموجهة أيديولوجيا، وتعتبر التنمية في المجتمعات المتخلفة، كما عجزت النظريات التي تم تناولها عامة في هذه الدراسة عن تقديم تصور واضح لكيفية تنمية المجتمعات المتخلفة.

الكلمات المفتاحية:

نقد
نظريات
التمنية

Development theories critical study Capitalism is a model

Almabrouk Mohammedabu Isbayhah

Department of Psychology, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

A B S T R A C T

during this scientific paper we address the theories of development critically, and this study acquires its importance through focusing on the criticisms that have been directed to the theories of development. this topic is considered as a new one, in which the research still needs more studies should be conducted. this paper is a scientific deals with the field of development, this topic was addressed through the following :-

first: concepts.

second: development theories.

third: criticism of development theories.

in this study the researcher used the descriptive method relying on the literature that dealt with the main subject of the study, it is an attempt to clarify different points of view, with the aim of reaching a theoretical scientific analysis. the current study relies on a critical analysis of the theories of development. it is considered as descriptive analytical studies.

Keywords:

Criticism
Theories
Wishing

*Corresponding author:
E-mail addresses: Ibr.Ahmad@sebhau.edu.ly

Article History : Received 28 August 2021 - Received in revised form 20 January 2022 - Accepted 07 March 2022

western theories failed to present theories capable of understanding the reality of development, which is to change the face, but its efforts were limited to parts of an attempt to reconcile and partially restore western theories, and these theories have lost the ability to understand or change reality, as well as the desired development of ideologically oriented theories, the development of backward societies, as well as theories in general failed to provide a clear picture of how the developed societies develop.

المقدمة

بعد مرور أكثر من عقود للتنمية، ورغم الجهود التي بذلتها المجتمعات المتخلفة في مجال الاستثمار والتصنيع ، فما زالت هده المجتمعات تعاني ويلات التخلف، ومازالت الإحصائيات تعكس حجم المشكلات التي تعاني منها نسبة كبيرة من الأفراد في هده البلدان من نقص في التغذية، وانتشار الأمية، وخاصة الأمية الالكترونية، والأمية الوظيفية، وتفشي الأمراض والتبعية، ويتميز الفكر التنموي خلال مراحل تطوره المختلفة ،إلى استناده في تفسير واقع الحياة في مجتمعات العالم المتخلف إلى رصيد من النظريات التي تمّت بلورتها وصياغتها في المجتمعات التي هيمنت على مصائر معظم البلدان المتخلفة منذ بدء حركة الاستعمار في القرن الثامن عشر والى يومنا هذا ، وقد استمر هذا الرصيد فعالا ومؤثرا، حتى بعد أن استردت الدول المتخلفة استقلالها. وعلى الرغم من خضوع نظريات التنمية لمراجعة منظمة في مجتمعاتها الأصلية ، فإنها ظلت تتمتع بوجود مشروع في البلدان المتخلفة، وفرض هدا الوضع على المجتمعات، هذه ضرورة تطويع واقع الحياة بما يتمشى مع تلك النظريات، وعلى هدا النحو سوف أحاول أن أقدم دراسة نقدية لنظريات التنمية.

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث في هده الدراسة المنهج الوصفي ، الذي يعرف بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة لعناصر المشكلة ، أو الظاهرة للوصول إلى فهم أفضل وأدق لها، ويهدف هدا المنهج كذلك إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (أحمد حسين الرفاعي،1980،ص 22)

ويهدف المنهج الوصفي أيضا إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين ، مع محاولة تفسير هده الحقائق تفسيرا كافيا(2) (عبد الباسط أحمد حسن ،1989 ، ص) .

لأنه يلاءم طبيعة الدراسة ، معتمدا في دلك على الأدبيات التي تناولت مشكلة الدراسة، مع محاولة توضيح وجهات النظر المختلفة ، بهدف الوصول إلى تحليل علمي نظري لهذه المشكلة، واعتمدت الدراسة الراهنة على دراسة نقدية لنظريات التنمية وعليه تعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية الوصفية.

وتكتسب هده الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على الانتقادات التي وجهت لنظريات التنمية، إذ يعتبر هدا الموضوع من المواضيع الجديدة التي مازال البحث حولها يحتاج إلى مزيد من الدراسات ، ويطمح الباحث في أن تقدم هده الورقة إضافة علمية بإذن الله تعالى في مجال التنمية ، وسوف تتناول هده الورقة المحاور التالية :

أولا: المفاهيم .

ثانيا: نظريات التنمية.

ثالثا: نقد نظريات التنمية.

أولا : المفاهيم :-

1-مفهوم النظرية

النظرية عبارة عن إطار فكري، يفسر مجموعة من الفروض العلمية في نسق علمي مترابط ، وتشترك النظرية العلمية في كونها نسبية وتقريبية ، إلا أنها في الوقت نفسه أقل تأكيد من القوانين ، ولذلك ينظر إليها على أنها فرض من الدرجة الثانية.

ويزداد يقين العلماء بالنظريات، كلما أيدتها التجارب من ناحية ، فُسِّرَت بأكبر عدد من الظواهر والقوانين من ناحية أخرى . ولابد للنظريات إن تتطور دائما مع تطور الزمن، وهي تعبر عن المرحلة الراهنة لمعرفتنا، ولذلك يجب تعديلها تبعا لتقدم العلم (أحمد زكي بدوي، 198، ص، ص 424، 425).

إن النظرية هي محاولة تفسير خبراتنا اليومية في الحياة، تلك الخبرات الشخصية اللصيقة بنا، وفقا لشيئين : أفعال أُناس آخرين ، وخبراتنا السابقة ، أو عواطفنا المكبوتة ، وما مشاكل ذلك.

وفي بعض الأحيان – وتلك أكثرها صعوبة – يتم التفسير على أساس: ما ليس لنا به خبرة مباشرة وعند هذا المستوى ، تكون النظرية قد قدمت لنا شيئا جديدا حقا عن الحياة (عالم المعرفة ، 1999، ص 26).

والنظرية هي مجموعة من القضايا التي تتوفر فيها الشروط الآتية :

1-ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.

2-يجب أن تنسق القضايا الواحدة مع الأخرى .

3-أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.

4-أن تكون هده القضايا خصبة ومثمرة ، تستكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تنمي مجال المعرفة .

وهناك من عرف النظرية في علم الاجتماع بأنها مجموعة من التصورات المترابطة منطقيا ، تلك التصورات المحددة والمتواضعة وليست الشاملة المتضمنة كل شئ ، وتحدد النظرية الاجتماعية بما تدرسه من مواضيع ، فهي إذن نظرية للمجتمع بأوسع معانية ، وبكل ما في المجتمع من ظواهر، ونظم وأنساق ومؤسسات ، وما يحدث من تفاعل وحركة وديناميكية في شبكة هده العلاقات، وهياكل هده المؤسسات ، وهى عبارة عن علاقات تصورية بين مجموعة من المتغيرات، يتم في ضوئها تفسير فئة من الاضطرابات التي يمكن تحديدها بشكل تجريبي ، فالنظرية إذن هي تصور و بناء منطقي علمي يفسر ظاهرة أو ظواهر اجتماعية متعددة ، ويحدد هدا التصور المنطقي الظروف التي تكررت أو ظهرت الظاهرة من جديد (علي ليلة ، ص 26)

ومن الواضح أن تكون النظرة ذات بناء منطقي إلى جانب أن العلاقة المنطقية ذاتها عادة ما تكون علاقة بين مفهومين أو أكثر، يشيران إلى متغيرات واقعية محددة، ومهما كان البناء المنطقي للنظرية الاجتماعية على وجه الخصوص مجردا وبعيدا عن المشاهدات التجريبية ، فإنه يحمل في طياته مضمونا أيديولوجيا، وتفصيلات معيارية تكمن وراء قضاياه ومتغيراته ، فيكفي أن نقول أن المجتمع يتكون من طبقات فهدا ضمنيا يعني نظرة تراتبية للناس ويعني وضع بعضهم في طبقات عليا ، وبعضهم في طبقات أدنى .

وكذلك تحمل النظرية الاجتماعية معاني التحيز بشكل أو آخر، ويتضح هذا التحيز في معظم نظريات علم الاجتماع حاليا، مثل التحيز الذي تتضمنه

النظرية البنائية الوظيفية ، أو نظرية الصراع ، أو نظرية تبادل المنافع ، ويصعب جدا التخلص من هذا التحيز في النظرية الاجتماعية؛ لسبب هو أنها تنظر للإنسان كمادة أو كعنصر أو كتغير ، والإنسان غير ذلك فهو متحيز بطبعه لثقافة معينة، أو عرق معين، كما أنه مكون من مشاعر وعواطف ووجدانيات وآمال ، وهذا يصعب وضعها في قوالب أو معادلات رياضية أو إحصائية أو قوانين اجتماعية حتمية ، وحتى وإن وضعت، وهذا بالفعل فإنها تخلو من العلمية والقانون العلمي المعتاد في المادة .(علي الحوات ، 1997، ص 22) .

2-مفهوم التنمية

فرضت التنمية نفسها على الفكر العالمي، اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني، وتزايد حركات المد الاشتراكي ، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،والقروية والحضرية ، وتطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام، والفكر السوسيولوجي بوجه خاص ، الأمر الذي دفع الكثير من الهيئات العالمية وعلماء العلوم الاجتماعية والاقتصادية إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفان المحددة (عبدالباسط عبدالمعطي ، عادل مختار الهواري ، 1997 ، ص37) .

غير أنه مع نهاية القرن العشرين، حدثت مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية ، أثرت على عمليات التنمية في العالم عامة ، وساهمت تلك التغيرات في مجملها في ظهور نظام عالمي يحتل فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة ، وتمارس مختلف أشكال السيطرة والهيمنة على العالم في ظل ما اصطلح على تسميته العولمة . (مريم أحمد مصطفى ، احسان حفظي، 2001، ص ص 17-18).

وبشكل عام، فانه على الرغم تنوع وتعدد مفاهيم التنمية ، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة معانٍ يتم استخدامها للإشارة لمفهوم التنمية وهي : (رمزي زكي ، 1987، ص 83).

1-التنمية باعتبارها تصف أو تقيس الحالة الفعلية للمجتمع المرغوب الوصول إليه.

2-التنمية باعتبارها عملية تاريخية للتغيير الاجتماعي ، حيث تنتقل المجتمعات من حالة معينة إلى أخرى عبر فترات زمنية ممتدة.

3-التنمية باعتبارها تعبر عن مجموعة من الجهود المخططة للتحسين تقوم بها هيئات متعددة.

ومهما يكن تعدد المعاني التي يتضمنها مفهوم التنمية ،إن أي تحديد لمفهوم التنمية يجب أن يأخذ في اعتباره الاعتبارات الآتية : (عبدالمنعم بدر ، 1985، ص742) .

الظروف والأحوال التاريخية التي أسهمت في تكوين البناء الكلي للمجتمع موضوع التنمية.

أ-الحالة الراهنة للمجتمع موضوع التنمية والتي تفرض أولويات معينة في برامج التنمية.

ج- أسلوب التنمية، فقد يكون "تطوريا" أو "ثوريا".

د- طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين البلد موضوع التنمية والبلدان الأخرى.

وفي هدا السياق يشير تعريف هيئة الأمم للتنمية إلى أنها تعني " مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة؛ من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هده المجتمعات من عزلتها، لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وتسهم في تقدم البلاد" (محمد الجوهري،1982، ص 144).

ويتضح من هدا التعريف أن التنمية تعتمد بالدرجة الأولى على عنصر إشراك الأهالي كلّ جهود توجه للارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع ، وكذلك على تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية للارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع ، وكذلك على تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية، سواء من جانب الحكومة ، أو الهيئات الدولية والأهلية، بهدف دعم هده الجهود لكي تبلغ غاياتها.

ويمكن القول بأن التنمية ما هي إلا تغير |(تغيير) اجتماعي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي عليه فعلا، إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أصلا .

وتعني التنمية بذلك تطورا، حيث تنتقل بالمجتمع من طور إلى آخر، لا يمكن أن نعود به من طور إلى طور، ويمكن أن نقف على بعض التعريفات التي تنتشر في كتابات المفكرين التنمويين حديثا ويمكن أن نميز منها ما يلي :

التنمية كما يرى "محمد الجوهري " عبارة عن عملية تغير ثقافي موجه، تحدث في إطار اجتماعي معين، وترتبط بزيادة أعداد المشاركين من أبناء المجتمع ، كما تنطوي التنمية كذلك على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية ، وهي المجالات الروحية والفكرية ، والتكنولوجية ، والاقتصادية ، والمادية ، والمجالات الاجتماعية، بمعنى تنشيط أعداد متزايدة من البشر باستمرار، للمشاركة في العلاقات الاجتماعية؛ لتحقيق أهداف متجددة ، وأداء وظائف مستحدثة ،والمشاركة الايجابية الفعالة في المشاورات، وعمليات اتخاذ القرار الخاص بتحديد أهداف التنمية ، وكذلك المشاركة في الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية .(عبد الباسط محمد عبد المعطي ، 1989، ص 292).

كما تعرف التنمية بأنها، عملية بموجبها تستخدم دولة نامية مواردها المتاحة؛ لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات وتتطلب التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات، وتوفير رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية. (عبد الخالق عبد الله ، 1993،ص 92).

وأما التنمية الاجتماعية، فهي وان كانت مرتبطة بالعنصر الإنساني، والخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم – صحة – إسكان – خدمات ضمانية وأهلية وأسرية) ، ومن الأهمية التركيز على كل ما يعوق في إجراء وإدخال هده الخدمات حتى تحقيق هده الخدمات الهدف من إنشائها، مع الاهتمام بمشاركة الأفراد وأصحاب المصلحة الحقيقية من هده الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات متنوعة للأفراد، بل يجب أن تشمل عنصرين أساسيين:

الأول : تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

الثاني : إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات. (عبد الفتاح تركي ، 1984، ص ص 53-54).

إن الواقع الحالي يشير إلى تخلف القاعدة الإنتاجية في بعض البلدان

المتخلفة، ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع ، وأنه لولا الأثر المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضبة الأخرى في تلك البلدان ، واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تحويل الاستهلاك الجاري، لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية في كافة الدول المتخلفة حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بغيرها .

وأنَّ هدا الحال ، يجعلنا نفكر جديا في الانتقال من مرحلة التعمير والتحديث بالنفط إلى مرحلة التنمية بالإنسان . هده التنمية التي يجب أن تكون عمادها مبدأ الاعتماد على النفس، والمشاركة وتلبية الحاجات الأساسية ، ورفاهية الجماعة ؛ ذلك لأن التنمية كما أشارت خطة اليونسكو متوسطة الأجل الثانية لا يمكن أن تكون جهدا نابعا من الداخل، تعقد العزم عليه وتتضافر على الاضطلاع به جميع القوى الحيوية في الأمة، ومن ثمَّ فإنها ينبغي أن توحد بين جميع أبعاد الحياة ،وجميع طاقات المجتمع الذي يتعين على كل فرد وكل فئة مهنية، وكل فئة اجتماعية فيه المشاركة في المجهود العام واقتسام ثماره.

وفي هذا السياق ظهر مفهوم جديد في نظريات التنمية الجيدة، وهو مفهوم التنمية البشرية يتجاوز بما يحمله من مضامين الكثير من هذه الإشكاليات والانتقادات ، فمنذ بداية التسعينات برز مفهوم التنمية البشرية ، وأخذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يصدر سنويا من (1990) تقرير التنمية البشرية الذي يعد نقطة تحول في الفكر التنموي، ويمثل تغييرا جوهريا في هدا الفكر خلال العقود الثلاثة الماضية، وحدث معه نقلة نوعية في الفكر التنموي ومعالجة التنمية البشرية، وأوضح أن التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وهي خيارات غير محدودة أساسا، بدءا من الخيارات الأساسية أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، حتى خيارات الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع، واحترام حقوق الإنسان، واستماع الشخص بالاحترام الذاتي. (كمال التابعي ، ص 134) .

وتم تعريف التنمية البشرية، بأنها: تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتنمية الناس معناه الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات ، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج خلاق ، ومن أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس، أي : إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها.

وتدخل أيضا التنمية البشرية التي هي إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم ، من ناحية ، وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم ، بكل عدل وموضوعية ، وعلى قاعة الحرية ، والمساواة ،والشفافية والمسائلة، واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسئولة . (مريم احمد مصطفى ، 1990، ص 181).

كانت معالجة التنمية البشرية تعني معالجة كافة الظواهر الاجتماعية في المجتمع ، وتستدعي معالجة النظم الاجتماعية برمتها، وهنا أيضا تكون إجراءات التنمية البشرية، وتنمية الرأسمال الاجتماعي ، وكأنها تنمية وإصلاح للنظم السياسية والثقافية والدينية والتربوية، ناهيك عن الاقتصادية منها.

وقد برز مع نهاية الثمانينات تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية ، فقد أهملت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية ، كذلك كانت هده الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية وأحيانا سياسية

ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستدامة حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هدا المفهوم ، وينطوي على ثلاث قضايا أساسية :

1-يعيش ثلثي الجنس البشري في دول العالم المتخلف ، ومن تم فليس هناك بديل أمام هده الدول إلا إحداث تغير اجتماعي واقتصادي متواصل ومتلاحق؛ من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية وتحقيق إمكانات أفضل لأفرادها .

2-تتبع الدول المتخلفة استراتيجيات تنموية لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، ومن ثمَّ فهي تقوض الأساس الذي تنهض عليه التنمية المستدامة .

3-ترتبط قضايا التنمية والبيئة بعضها البعض ، ومن ثمّ فمن العسير دراسة إحداهما دون الأخرى ، إلا أنه لسنوات قليلة مضت، كان يتم تحديد إطار المشكلات البيئية في ضوء التلوث ، بينما تقاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس نمو ناتج الدخل القومي ، إلا أن تلاحق المشكلات البيئية استدعى ضرورة توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية.

وهكذا ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني الحفاظ على البيئة، ووقف تدهورها واختلال عناصرها، وكذلك الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، حيث تستطيع التنمية الاستجابة للحاجات الحاضرة دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتها، وتعرف التنمية المستدامة بأنها ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها ، وينهض هدا التعريف على فكرة مؤداها أن التنمية تعتبر مستدامة إذا ما أقيمت على مبادئ أيكولوجية سليمة، إنَّ الفهم السائد حول التنمية المستدامة، يؤكد على العلاقة السببية القائمة بين نوعية البيئة وخير وصلاح الأجيال الحالية، وتلك المقبلة للجنس البشري، والموارد البيئية واستمرارها ،إذ أن هناك علاقة خاصة قائمة مابين البيئة والمستوى الصحي ، كما أن هناك علاقات قائمة بين إزالة الفقر والعوز وتقدم نوعية البيئة.

وصفوة القول تعتبر التنمية مستدامة آدا ما أتاحت للأجيال القادمة الفرصة للعيش في توازن مستمر مع البيئة، وإذا ما نجحت في تحقيق توازنا يجعل الأفراد قادرين على أن تعيشوا حياة كريمة على نحو مستمر ، فالتوازن المستمر يعني أن كل أفراد الجنس البشري لديهم الفرصة لكي يعيشوا حياة تعطيهم كل الإمكانيات للوفاء بحاجاتهم، وتحسين أساليب حياتهم من خلال مجوداتهم . (محمد الغريب عبدالكريم ،1982 ، ص 178).

وهكذا فإن التنمية الملائمة لدول المتخلفة في ظل الظروف الدولية المتغيرة سواء أكانت تنمية بديلة أم تنمية مستدامة، يجب أن تتوافر فيها عدة عناصر من أهمها:

1-أن تكون ذات أبعاد متعدد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية.

2-أن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد.

3-أن تقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل أفراد المجتمع .

4-أن تكون تنمية معتمدة على الذات.

ونلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية الاجتماعية هي: عملية تغيير اجتماعي مقصود وشامل يمس الهياكل البنائية في المجتمع، وترتبط إلى حد كبير بالتنمية الشاملة، بعكس الحال في التنمية الاقتصادية التي تركز على النواحي الاقتصادية أكثر من غيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أيّة دولة نامية لا تستطيع بمفردها أن تحقق تنمية

إلا من خلال البحث عن أسلوب للتعاون والتكامل مع غيرها من الدول النامية، بعيدا عن الخلافات السياسية ، بحيث تكون هده العلاقات محكومة بالمصالح الاقتصادية، ضمن ظروف وخصائص كل دولة ، وبما يضمن مزايا متكافئة لجميع الوحدات الداخلة في إطار هدا التعاون.

ويمكننا اعتبار التنمية كونها جهود مخططة ومجموعة من العمليات تهدف إلى تعبئة الجهود لتحقيق أوضاع أفضل من المستوى التعليمي والصحي ومستوى المعيشة، ويرجع الاهتمام بالتنمية للاتي:

1-ضرورة إزالة آثار الماضي من مرض وفقر وجهل .

2-الإيمان بأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها .

3-الإيمان بأن الموارد البشرية، هي أثمن موارد المجتمع، وأن الاستثمار في البشر هو أهم أنواع الاستثمار .

وتحتاج التنمية إلى إيجاد نوع من التوازن والتكامل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، حتى لا تحدث الفجوة "التخلف" ، وحتى تستطيع أن تخرج الخطط التنموية متكاملة في وظيفتها، متوازنة في أهدافها، ومتفاعلة نحو هدف مشترك . وكذلك تحتاج إلى إستراتيجية مناسبة "ملائمة" وتخطيط "ملائم.

ثانيا : نظريات التنمية :

ظهرت محاولات عديدة لتصنيف النظريات في علم الاجتماع التي تناولت التنمية ومشكلاتها وانتقاداتها من زوايا مختلفة، ومن أشهرها التصنيف الذي وضعه دن برج حيث توصل إلى اتجاهين هما : الاتجاه الجدلي ، والاتجاه الوظيفي.

1-الاتجاه البنائي الوظيفي

ويمثل الاتجاه البنائي الوظيفي أكثر الاتجاهات شيوعا في علم الاجتماع في كل من الولايات المتحدة ، وأوروبا، ويعتمد الاتجاه الوظيفي على مسلمات رئيسية:

أ-المجتمع نسق يتضمن فيه الكل عدد من الأجزاء المتداخلة ، وهدا الكل يأتي قبل الأجزاء ، أي أنّه لا يمكن فهم أي جزء بمعزل عن الأجزاء الأخرى.

ب-العلاقة بين الأجزاء والكل علاقة وظيفية ، أي أن تداخل الأجزاء هو تداخل وظيفي فثمة تساند متبادل بين الأجزاء ، وهدا التساند والانسجام المتبادل يساهم في الحفاظ على الكل.

أشار "بارسونز" إلى الانسجام والتساند بين العناصر المكونة للنسق الاجتماعي، عندما تحدث عن ضرورة التساند بين الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهنا يثور تساؤل عن كيفية تصور الفكر الوظيفي للعملية التي يتم بها تحقيق التنمية في البلدان المخلفة، ويمكن القول في البداية أن النظريات التي تندرج تحت الاتجاه الوظيفي تشترك في مجموعة من الفروض من أهمها :

1- اعتبار التخلف حالة متأصلة في شعوب مجتمعات البلدان المتخلفة.

2-أن التخلف والسير في طريق التنمية يقتضي الأخذ بنفس الأسلوب الذي اتبعته الدول المتقدمة في تحقيق تقدمها.

3-إغفال متعمد لدور الاستعمار التاريخي في تخلف البلدان المتخلفة.

4-أنّ أهم ما تشترك فيه هده النظريات إغفالها الأبعاد التاريخية و الخصوصية المجتمعية والثقافية لدول المتخلفة.

عجزت هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير، وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصري لأيديولوجية محافظة تدعم مصالح الرأسمالية في المحافظة على أوضاع التخلف في البلدان المتخلفة. (محمد عاطف غيث ، 1982، ص 109).

ويندرج تحت سقف هده النظرية مجموعة من النظريات أهمها "اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات" ويرتبط هذا الاتجاه بعالم الاجتماع الأمريكي بارسونز، وتلاميذه مثل هوسلتز، ويقوم هدا التيار على أساس النظر إلى التنمية باعتبارها عملية اكتساب خصائص أو سمات معينة، يعتقد أنها خصائص للتنمية وبتطبيق هده الخصائص وترتيبها ترتيبا منطقيا ليصبح لدينا نموذجان يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكيفية : نموذج للتقدم ، وآخر للتخلف.

ذهب هوسيلتز إلى أنّ هناك ثلاث متغيرات للنمط، يمكن أن تنطوي على أهمية بالغة في دراسة التنمية والتخلف .

فالمجتمعات المتقدمة تشهد متغيرات العمومية ، والتوجه نحو الأداء ، وتخصيص الدور، بينما تشهد المجتمعات المتخلفة المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية ، والغزو ،تشتت الدور ، ويعني دلك أنّ التنمية عند هوسيلتز تتمثل في اكتساب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائد في الدول المتقدمة، والتخلي عن متغيرات النمط الشائع فيها ، وينظر إلى هده العملية على أنها نقطة البداية لإحداث التنمية .

وثمة اتجه آخر يسمى "الاتجاه التطوري المحدث" ظهر هدا الاتجاه كمحاولة لإحياء "النظرية التطورية الكلاسيكية، والاستفادة منها في دراسة البلدان المتخلفة. وتحاول هده النظريات تقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتصف بتغيرات سريعة، بالإضافة إلى أنها تحاول أن توسع دائرة اهتمامها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله. (روستو ، ص ص 7-9).

ومن أشهر النظريات التي تندرج تحت هدا الاتجاه نظرية روستو، حيث وضع مراحل للنمو الاقتصادي وينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره تفاعلا بين قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما ينظر إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها سببا للمتغيرات الأخرى، وصنف روستو كل المجتمعات من ناحية إبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات : المجتمع التقليدي ، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق ، المجتمع المنطلق،المجتمع السائر نحو النضوج، المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الجماهيري. (السيد الحسين وآخرون ، 1984، ص ص 42-43).

وطبقا للنظرية روستو ، فإنّه يرى أن العلاقات الدولية أسرعت من عملية التنمية، ولكنها لم تفعل شيئا يذكر اتجاه التخلف، إلا أنّه اختلف عن المنظرين الأوائل للتنمية من حيث اتجاهه الأكثر اتساعا، إذ ينظر إلى نظريته باعتبارها بديلا لنظرية كارل ماركس ، إلا العنصر الأساسي في تفكيره كان عملية تشكيل رأس المال.

نظرية روستو التي تعتبر النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة، تمهد كل مرحلة فيها الطريق أمام كل المرحلة التي تليها ، كما تنظر إلى التخلف على أنّه نتاج لانخفاض معدلات الاستثمار والادخار ويلاحظ على هده النظرية أنها عجزت عن تقديم تفسير علمي لتوضيح طبيعة التغيرات المطلوبة لإحداث الارتفاع في معدل الادخار والاستثمار ، كما أنّ المراحل التي تحدث عنها "روستو" لم يتحقق من وجودها وخاصة مرحلة المجتمع التقليدي.

وتنطوي نظرية روستو، على إغفال لظروف كل من المجتمع المتقدم في مراحل تطوره ونموه وظروف الدول المتخلفة اليوم، حيث عانت من الاستغلال ونهب ثرواتها من قبل الدول المستعمرة لدلك فان النظرية أغفلت هده العلاقة بين

تخلف العالم المتخلف ودور القوة الاستعمارية ومسئوليتها عن التخلف، كما اغفل روستو عن عمد أهم أسس تحقيق التنمية وهي المشاركة الشعبية، حيث اعتبر انكماش المشاركة الشعبية في الحياة السياسية صفة نموذجية للمجتمع الصناعي.

أما "الاتجاه السيكولوجي"ينهض هدا الاتجاه على حقيقة مؤداها أن درجة الدافعية الفردية، والحاجة إلى الانجاز هما الدعامة الأساسية للتنمية . ولقد أثبتت الدراسات المبكرة أن الأفراد الدين لديهم انجاز مرتفع يميلون إلى العمل بجد ، كما يتمتعون بالقدرة على التعلم سريعا ، ويقع على عاتق هولا الأفراد مهمة نقل مجتمعهم من حالته المتخلفة الى حالة متقدمة .

ومن الملاحظ أن أصحاب هدا الاتجاه يؤكدون على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية والتغير الثقافي، وينطلقون من مؤلف ماكس "الأخلاق البروتستانتية، وروح الرأسمالية".ومن أهم أنصار هذا الاتجاه "ماكليلاند و"شومبيتر".

أكد ماكليلاند على أن الحاجة إلى الانجاز تمثل الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل . ومن هنا تبرز ضرورة حشد مصادر الانجاز العلمي الموجودة في المجتمعات المتقدمة؛ من أجل تطوير هذه المصادر في المجتمعات المتخلفة التي تعاني من ندرتها ، وأبرز ماكليلاند دور القيم الدينية والثقافية في عملية تطوير وتنمية المجتمع ، كما وجه ماكليلاند اهتماما بارزا إلى القيادات ودورها في تنمية وتطوير الدافعية باستخدام كافة الوسائل الممكنة .

ويرى ماكليلاند على البلدان المتخلفة عندما تتجه الى تنمية نفسها اقتصاديا من أجل رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأفرادها، أن تحاول رسم سياسة إنمائية تتضمن الوسائل الكفيلة بتغيير الاتجاهات والقيم التقليدية ، واستبدالها بالقيم المستحدثة.

أما شومبيتر فقد ذهب إلى إن التنمية الاقتصادية تستند إلى دعامتين أساسيتين هما المنظم والاختراعات والتجديدات التي يقوم بها، ومن هناء أثار انتباه الاقتصاديين إلى أهمية نشاط المنظم في خلق التصنيع في الغرب، كما يرى أن المنظمين هم رجال يتجهوا إلى التجديد والابتكار، وليس مجرد الحصول على الربح ، ويحدث هدا نتيجة لقوى سيكولوجية كامنة في شخصيتهم، وتمارس عليهم قهرا.(علي الطرح ، غسان سنو، 2004 ، ص ص 7-8).

ويعني ذلك أنّ شومبيتر اعتقد أنَّ القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تكمن في العمل الخلاق الذي يقوم به المنظم ، إذ أنّه هو العمود الفقري في عملية التنمية. فهو المجدد المبتكر الذي يعمل على حشد عوامل الإنتاج في وحدة متكاملة تحقق للمشروع أفضل نجاح ، واعتبر شومبيتر الرأسمالية بمثابة البيئة المادية الثقافية التي تحدد إمكانيات التجديد والابتكار، وبالتالي التنمية الاقتصادية.

ركّز الاتجاه على مجموعة من الدوافع، وينظر إلى التطور والتنمية الاقتصادية على أنها تعتمد على سلوك المنظم ودوافعه، فقد تعرضت للعديد من الانتقادات إذ أن "فرانك ينظر إلى سلوك المنظم باعتباره عاملا محفزا للتطور ، لأن دافع للربح هو الذي يحدد محتوى سلوك المنظم ولا تحدده دوافع الانجاز.

رغم أنّنا لا نستطيع أن ننكر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلوك الاجتماعي، أو نغفل الدور الذي تلعبه الدوافع السلوكية في التنمية، إلا أن تأثيرها يتوقف على ما إذا كانت تعبر عن الحاجة الاجتماعية في وضع محدد، وهذه الحاجة تتغير على الدوام ، إذ أنها تتحدد بدرجة ما الشروط المادية لحياة المجتمع. ويعني ذلك أن الأفكار والدوافع والصفات الفردية لأعضاء المجتمع تتغير بتغير علاقات الإنتاج الاجتماعي ، ومن هنا فلابد من تحليل البناء الاقتصادي للتوصل إلى دور العوامل السيكولوجية في تعزيز أو تقييد التنمية.

وأن ما تعاني منه نظرية كلا من ماكيلاند، وشوميتر افتقاد البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضؤ مفاهيم سيكولوجية .

إن النظريات الغربية ما هي إلا نظريات رأسمالية عجزت عن تفسير التغير في مجتمعاتها، ومن ثم فشلت في تفسير التنمية والتخلف، كما أنها تجاهلت عن عمد التاريخ ودوره في تكريس التخلف، كما أنها افتقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية، ومن الانتقادات التي وجهت لنظرية الرأسمالية ما يلي :

1- ظهور الطبقية واستغلال العمال بسبب مبدأ الأسعار الحرة التي يعتمد عليها النظام.

2-تركز الثروة في أيدي قليلة من المجتمع.

3-الاهتمام بالماديات على حساب أشياء أخرى.

4-حدوث أزمات اقتصادية حادة وتزايد حجم البطالة.

5-تقييد الحكومات والسياسات أمام الكيانات الاقتصادية الرأسمالية الضخمة والتأثير على القرار السياسي والتحكم فيه، مما يؤدي إلى انحياز السياسة لطبقة بعينها، وهو ما ينتج عنه ضعف الخدمات العامة وخصوصا في المجتمعات المتخلفة.

2-الاتجاه المادي التاريخي :

كانت الفلسفة الماركسية مادية ، وحدد ماركس وانجلز جوهر التفسير المادي بقولهما : إنّ الحقيقة التاريخية، هي إنتاج وسائل إشباع الحاجات الأساسية ، كما أوضحا الأولوية التي تمنح للبناء الاقتصادي ، باعتباره يشبع الحاجات الأساسية للإنسان، ويخلق حاجات جديدة يشبعها للبناء الفوقي الذي ينهض على الأساس الاقتصادي.

أدركت الماركسية أن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في تطـــــور الحياة الاجتماعية

إذ أن الشرط الأساسي للإنتاج يتألف من وجود القوى المنتجة التي تشتمل على الأدوات والأفراد الدين يستخدمون هده الأدوات، ويهدف الإنتاج يدخل الناس في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض، يطلق عليها "علاقات الإنتاج"، ويطلق على القوة المنتجة علاقات الأفراد "نظام الإنتاج (البنك الدولي، 2001، ص 10) .

حدد ماركس الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية، وقد حدد عدة مراحل اختلف فيها النظام الاجتماعي للإنسان في حياته الثقافية والفكرية والسياسية، وأول هذه المراحل المرحلة الأولى ، مرحلة الإنتاج البدائي : يعتبر أول نظام اجتماعي واقتصادي وبواسطته بدأ تطور المجتمع ، وفي هده المرحلة كانت الملكية جماعية لوسائل الإنتاج، وكانت هده الملكية تتماثل مع مستوى تطور القوة المنتجة.

أما المرحلة الثانية، مرحلة الإقطاع : كانت ملكية الإقطاعي الخاصة للأرض والملكية المحدودة للفلاح أساس علاقات الإنتاج في المجتمع الإقطاعي.

أما مرحلة الرأسمالية : فقد ركز ماركس في هده المرحلة على الانفصال بين المنتجين والمالكين لوسائل الإنتاج.

المرحلة الأخيرة : وهي المرحلة الاشتراكية، ويرى ماركس أنّه لكي نصل إلى هذه المرحلة، لأبد من المرور على كافة المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي، إلا أنّه يشكك في قدرة البلدان الأقل تطورا على إنجاز ذلك بنفسها وغالبا ما اعتبر

هذه البلدان بدائية وغير قادرة على البدء في عملية التنمية بدأتها.

تخلى ماركس عن موقفه تجاه الرأسمالية وأصبحت من وجهة نظره معوقة للتقدم في مراحلها المتقدمة، حيث يؤدي نمو رأس المال وتراكمه لدى الطبقة البرجوازية، إلى تزايد الصراع بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج، وبين الشكل الرأسمالي الخاص بالملكية، ومع نمو الثروة في أيدي الطبقة الرأسمالية لنفسها تنمو البطالة والافتقار إلى الطمأنينة والأمن، وهكذا تهيئ الرأسمالية لنفسها الظروف اللازمة لانهيارها وزوالها.

واعتبر ماركس الثورة هي الوسيلة أو الأسلوب الذي يمكن من خلاله وضع حد لعلاقات الإنتاج البالية ،التي تعوق التقدم الاجتماعي .

وعالج ماركس قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل الاقتصادية كمحددة لوضع المجتمع وبنائه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع، والعلاقة بين الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية.

ووفقا لماركس، فهناك عدد من الخصائص التي يجب أن تقوم عليها التنمية من أهمها:

1-ضرورة مقابلة الحاجات الأساسية للأفراد.

2-الاعتماد الجماعي على الذات.

ووجهت انتقادات عديدة إلى النظرية الماركسية، من أهمها: افتقادها التحليل الماركسي – خاصة – للتنمية الرأسمالية ،الأساس المقارن الذي يعد مطلبا أساسيا لأي نظرية في التنمية ، وترتب على ذلك ضعف قدرة الماركسية ، إذا ما أريد الاستعانة بها في مجتمعات وفترات زمنية أخرى مغايرة .

إنَّ المادية التاريخية تعاني من نقاط ضعف، حيث وضع صائغها تصورا ت معينة للعمليات التاريخية مفترضا بأن ثمة بناءا اجتماعيا اقتصاديا يلائم كل حقبة ، كما أنّه بالغ في اعتبار الرأسمالية أسلوبا للتنمية له القدرة على معاونة الدول المتخلفة على تجاوز تخلفها ، كما أنّه ركز على الدور التاريخي للبرجوازية بالرغم من أنّها لم تتحول في أغلب المجتمعات غير الغربية إلى قوة فعالة تسهم في إحداث تغييرات شاملة على نحو ما حدث في أوروبا الغربية

أما فيما يتعلق بنبوءة ماركس المتعلقة بالتحول الحتمي إلى الاشتراكية؛ فإنّ الثورات الشيوعية قد حدثت في بلدان شبة رأسمالية، ولكنها لم تحدث في أكثر البلدان الرأسمالية، مثل : انجلترا وفرنسا . (عثمان ياسين الرواف ، 1989، ص 56).

3-اتجاه مدرسة التبعية:

ظهرت مدرسة التبعية، على أثر الانتقادات التي واجهت نظريات التنمية الغربية، ومن ثمّ فقد اتجه الانتباه نحو رفض مفاهيم النظريات الغربية، والى صياغة مفاهيم أخرى تتمثل في تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية، وإبراز تأثير الرأسمالية على تخلف البلدان المتخلفة، والتركيز على الحل الثوري، وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة، إلا أنّه داخل هذا الإطار توجد اختلافات أساسية بين نظريات التبعية ، من حيث مستويات اهتماماتها وتفسيراتها المختلفة.

وعرفت التبعية من قبل سانتوس، أنّها موقفا بمقتضاه يكون اقتصاد دولة معينة مشروطا باتساع وتطور اقتصاد دولة أخرى ، ومن ثم فان علاقة التشابك والتداخل بين اقتصاديات دولتين أو أكثر فرضت شكلا للتبعية ، إذ أن بعض الدول أمكنها التقدم (الدول المسيطرة) ، بينما ظل البعض الآخر (تابعا) ولاشك أنّ هدا التعريف للتبعية لا يمكن صياغته خارج حدود نظرية الإمبريالية ، فالتبعية ماهي إلا الوجه الآخر للإمبريالية .

لقد حظيت مسألة الإمبريالية باهتمام منظري التبعية الدين اتبعوا المنهج الماركسي في نظرتهم للاستعمار كعملية إمبريالية حدثت نتيجة لتطور الأنظمة الرأسمالية في أوروبا.

وطور مفكرو التبعية نظرية في التخلف تربط في علاقة تبادلية بين تقدم المركز، وتخلف دول الهامش ومفادها أنّ طبيعة النظام الرأسمالي الدولي، أدى إلى تحقيق التطور الاقتصادي في بعض أجزائه (المركز) ، وإحداث التخلف في أجزائه الأخرى (الهامش).

ويعتبر "جوندر فرانك " من أوائل العلماء الذين وضعوا نظرية بديلة للتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، كما أن الفكرة القائلة بأنّ النسق العالمي الرأسمالي أسهم في إحداث التنمية في مناطق، وأحداث التخلف في مناطق أخرى ، كما أشار إلى الدور الذي يلعبه البناء الاحتكاري للرأسمالية في استنزاف الفائض الاقتصادي، ومن ثمّ فإنه يرى أنّ علاقة العواصم بالتوابع تتسم باستغلال العواصم للتوابع، حيث تحصل العواصم على الفائض الاقتصادي في الوقت الذي تحرم فيه التوابع من التمتع بالفائض.

وذكر فرانك أندول، أنّ دول المركز لم تكن في السابق دولا متخلفة كما هو الوضع الحالي لدول الهامش، ولكنها كانت دولا غير متطورة ؛ ونتيجة لتوسع وسيطرة النظام الرأسمالي الدولي، حققت دول المركز التطور ،في حين بليت دول الهامش بظروف التخلف ، كما يرى فرانك أنّ النظام الرأسمالي لا يعمل فقط على تحسين وضع الطبقات البرجوازية على حساب الطبقات الكادحة داخل الدولة ، بل يؤدي إلى تحقيق التطور في المركز على حساب تكريس التخلف في دول الهامش على الصعيد الدولي.

أما سمير أمين. فقد بدأ تحليله للامبريالية والتخلف بتفسير قوانين الحركة الرأسمالية ،معتبرا أنّ الرأسمالية هي عملية تركيز رأس المال ، كما أراد أن يبرهن أن البناء المتأصل في النسق الرأسمالي العالمي يعارض تحدث الدول المتخلفة، ومن ثمّ يصبح من المحتم زيادة تخلفها .

وناقش سمير أمين قضية الاستغلال غير المتكافئ الذي يرى أنه يقود إلى التبادل اللامتكافئ بين المركز والأطراف، كما يرى أن الاستغلال غير المتكافئ قضية لا تنتهي، فالتبادل اللامتكافئ يقود إلى تنمية غير متكافئة، مما يسمح بتشكيل بناء اقتصادي واجتماعي في بلدان الأطراف، يسهم في تكرار ظروف التبادل اللامتكافئ في الفترات التاريخية المحددة.

ويرى سمير أمين. أنه في فترة الاستعمار ظهر بناء اقتصادي ، أسماه برأسمالية الأطراف، بحكم حركته قوانين تختلف عن رأسمالية المركز.

ويعد بول باران. من أشهر الاقتصاديين السياسيين الذين تناولوا طبيعة التخلف وأسبابه، وأوضح أن استغلال البلدان المتخلفة، مازال مستمرا حتى بعد نهاية حكم المستعمر، كما أن البناءات السوسيو اقتصادية للأطراف، تقوم على أسس راسخة لتدعيم احتكار رأس المال القائم في المراكز حتى بعد منح الاستقلال الرسمي . ويعني دلك أنّ الاستقلال السياسي يتجه نحو الزيف؛ نظرا لعدم وجوده بالفعل إذ أن جماعة الحكم الجديدة تندمج مع جماعات الحكم القديمة، وينتج عنهم مزيج من طبقات تساند مصالح الامبريالية، وتستخدم قوتها لكبت الحركات الشعبية التي تسعى إلى(تحقيق تحرر وطني واجتماعي، وأدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة إلى سرعة تطوير النظام الرأسمالي، وإبطاء تطور البلدان المتخلفة.

وذهب باران. إلى أنّ السبيل إلى تحقيق التنمية، يكمن في اتّباع أسلوب

التخطيط الاشتراكي ، ويعنى هذا أنّ التخطيط الاقتصادي الشامل، هو الطريق إلى التنمية السريعة، إلا أنّه لا يمكن القيام بهذا التخطيط في مجتمع تسيطر عليه قوى استعمارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. (بول باران ،1968، ص ص 73-74).

أما "بتلهايم " . فقد حوّل تفسير ظاهرة البلدان المتخلفة بإرجاعها إلى عدة عوامل :

ا- التبعية التي تظهر على مستويين، التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية، وعلى المستوى السياسي نجد أن الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات ، فمعظم البلدان المتخلفة كانت ومازلت مستعمرات، وكان ذلك هو الوسيلة لاستغلال البلاد المسيطرة عليها .

أما التبعية الاقتصادية ، فقد أخذت أشكالا متعددة منها التجارية والمالية.

ب- يتمثل في الاستغلال ، فالغرض من الإبقاء على البلدان التابعة في حالة التبعية التجارية والمالية هو تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري ، ومن ثمّ يذهب بتلهايم ، إلى أن العوامل التي تسهم في إبطاء نمو البلاد التابعة، ترتبط بحالة التبعية والاستغلال التي تعيش فيها تلك البلدان.

وأكد بتلهايم، أنّ أول شرط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، هو الاستقلال السياسي، والتخلص من الطبقات الاجتماعية المرتبطة بالامبريالية ، أما الشرط الثاني، فإنّه يكمن في الاستقلال الاقتصادي ، ويكمن الشرط الثالث في التحول الاجتماعي العميق، الذي يؤدي إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار، ومن ثمّ فإنّ إنجاح الثورة الديمقراطية عامل لتحقيق التنمية، فبدون الثورة تواجه التنمية عقبات اجتماعية وحضارية.

ج- أبرز بتلهايم، دور الصناعة والزراعة في إنجاح عملية التنمية ، إلا أنّ ذلك يتطلب ضرورة تطوير التصنيع والاستفادة منه وفقا للموارد المتاحة ، كما يقتضي أيضا ضرورة التخلص من القوة الاستعمارية والتبعية الاقتصادية ، ويعتمد هذا كله على المشاركة الشعبية التي تحتاج إلى تنمية الوعي الجماهيري إلى أقصى حد ممكن.

وبذلك حدد اتجاه مدرسة التبعية مفهوم التنمية تحديدا يتماشى مع الأصول النظرية لهذا الاتجاه، ومع الواقع الفعلي للمجتمعات.

فالتنمية هي التحول المتتابع الذي يصيب مختلف أشكال الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ومع كل ما قدمته نظرية التبعية من تحليل لظاهرة التخلف والتنمية، فإنّها تعاني من أوجه قصور عديدة من أهمها أنها نظرت للتخلف من منظور الإمبريالية والرأسمالية، وأهملت التأثيرات الداخلية، كتأثيرات القيم، والاختلافات الدينية والإيديولوجية. إلى جانب أنّها أولت اهتماما كبيرا نحو المتغيرات الاقتصادية، ومالت إلى اعتبار المتغيرات الأخرى سياسية- ثقافية مجرد متغيرات تابعة . كما أنّها تعاني من قصور اهتمام الباحثين فيها إلى مجال الثقافة، على الرغم من شيوع مظاهر التبعية الثقافية التي تسهم في تعميق أشكال مظاهر التبعية الأخرى.

ثالثا نقد نظريات التنمية :

1-أكثر ما تعاني منه نظريات التنمية، أنّها يغلب عليها الطابع الأيديولوجي في مجال الاستثمار والتصنيع ، إذ أنّها تهدف إلى تكرار تجربة الغرب في التنمية،وتنظر إلى الخصائص والمؤشرات السائدة في المجتمعات الغربية بأنها خصائص التقدم ، ولكي تتطور البلدان المتخلفة لابد من الأخذ بهده الخصائص. إلا أن نظريات التنمية، لا تعدو أن تكون تجريدا أيديولوجيا يبعدنا عن اكتشاف الحقيقة، فهناك بلدان عديدة تتمتع بسمات المجتمع المتقدم ،التي تتوفر فيه خصائص التنمية، مثل أمريكا – بريطانيا – فرنسا – اليابان، إلا أنّ لكل مجتمع فيها تجربته المميزة في التنمية .

2-عجزت نظريات التنمية عن تقديم تفسير لما تنطوي عليه عملية التخلف ، إذ أن التخلف ليس حالة أبدية تتصف بها البلدان المتخلفة، فهناك عدد من البلدان كان منبعا للحضارات القديمة (الحضارة الفرعونية في مصر ، والحضارة الهندية القديمة) ،ومن ثمّ وضعت نظريات التنمية مجموعة من المؤشرات التي تعوق التنمية (كانخفاض دخل الفرد ، نقص الادخار ، وارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة – تفشي الأمراض ، ارتفاع نسبة الأمية وخاصة الأمية الالكترونية ، ولذا فإنّها تعمد إلى أجراء مقارنة بين هده المؤشرات في كل الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.(مريم أحمد مصطفى، ص 118).

3-أغفلت نظريات التنمية السائدة الخبرات والمشاكل التي تواجه تحقيق هذا الطريق في الدول المتخلفة ، كما أنّها تجاهلت طبيعة البناء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول ، كما اعتبرت هذه النظريات التنمية مجرد نمو اقتصادي سريع يسير في اتجاه واحد ونمطي من جميع الدول ، وقد كان يقصد بطريق النمو هو الخط الرأسمالي ، وانعكست أفكار هذه النظريات على كيفية تحقيق التنمية .

فالتنمية تعني مجرد تضييق الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ويعني ذلك أن القصور في تحليل التخلف أسهم في إخفاق الكثير من محاولات تنمية العالم المتخلف بما في ذلك الوسائل المستخدمة لذلك .

ومن خلال تأملنا لنظريات التنمية، نستطيع أن ندرك أنها تعكس تاريخ المجتمعات المتقدمة التي قطعت شوطا هائلا من التقدم، ولم تعكس لنا تاريخ المجتمعات المتخلفة، وكأن هذه البلدان ليس لها تاريخ ويتنافى هدا الأمر مع الواقع ، إذ أن البلدان المتخلفة لها تاريخ لا يقل في عظمته عن تاريخ الأمم المتقدمة، ومن ثمّ فإن تخلف البلدان المتخلفة يعزى بصفة أساسية إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في تشكيل ماضي وحاضر هذه البلدان بالشكل المتخلف الذي نراه (شارل بتلهايم ، 1966، ص22)

4- إنّ النظريات الغربية ما هي إلا نظريات رأسمالية عجزت عن تفسير التغير في مجتمعاتها، وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصري لأيديولوجية محافظة تدعم الرأسمالية في المحافظة على أوضاع التخلف في الدول المتخلفة، ومن ثمّ فقد فشلت في تفسير التنمية والتخلف ، كما أنها تجاهلت عن عمد التاريخ ودوره في تكريس التخلف، كما أنها أفقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية.

5-يشمل نقد نظريات التنمية أنّ نظرية التنمية الحديثة ابتكرتها أوساط أكاديمية وسط تلو الآخر بناء على أساس عقائدي اقتصادي وسياسي . تعني الطبيعة الأكاديمية والسياسية والاقتصادية أنّها تميل لكونها متوجهة نحو السياسات، ومدفوعة بالمشاكل، وبالتالي تكون فعالة فقط عند ارتباطها بنظرية اجتماعية محددة وموجودة مسبقا.

6-استمرت نظريات التنمية على نهج سابقتها مع التركيز على هدف التكيف الهيكلي ، وتحرير التجارة، مع بعض الترشيد بالاهتمام بخفض الفقر ،والحكم الرشيد ، وبناء المؤسسات.

7-إنّ الفكر التنموي الرأسمالي يعاني من إشكالية مفادها انحراف المقاصد المعلنة عن جوهرها ، باقترانها بقانون التطور اللامتكافئ، الذي يشترطه التقدم الرأسمالي على مستوى الكم.

8-تعددت النظريات المفسرة لعملية التنموية أو الداعية لها ، والمنظمة لها ،

وبالتأكيد تنوعت الأيدولوجيات والمصالح التي صبغت هده النظريات بصبغتها النهائية ، سواء انعكاس مرحلة تاريخية معينة في حياة المنظر، أو المصالح اقتصادية أو سياسية، يعمل البعض منها على تجذير التخلف في الدول المتخلفة، وبالتأكيد لابد أن يدرك القائمون على عملية التنمية أن ما يفسر التنمية في مجتمع ما قد لا ينطبق على مجتمع آخر، وبالتالي لابد من قيام دراسات ميدانية تبنى عليها الخطط التنمية ، ويتمّ من خلالها التأكيد من مدى ملائمة تلك النظرية أو غيرها لهذا المجتمع.

9-حاولت بعض النظريات الغربية معالجة قضايا التنمية في ضؤ عملية تفاعل اجتماعي تتضمن أبعادا اقتصادية وقيمية وسلوكية ، ولذلك كان إبراز دور الدوافع والقيم الإنسانية يشكل عاملا أساسيا في إنجاح عملية التنمية .

ويمكن القول بوجه عام أن نظريات الغربية، ما هي إلا نظريات رأسمالية كالمجتمع الذي نشأت فيه، عجزت عن تفسير التغير في مجتمعاتها، وحاولت أجراء بعض الترميمات على بعض النظريات في محاولة منها لتفسير عمليات التنمية في المجتمعات المتخلفة ، ثم فشلت ، فقد تجاهلت التاريخ عن عمد في تفسير التخلف ، كما افتقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية ، ونادت بعملية التحديث القطاعية، متحيزة عنصريا للغرب ثقافيا ومجتمعيا ، ففشلت في تفسير التنمية.

10-مما لاشك فيه أن استقلال المجتمعات المتخلفة لم يكن كاملا ، بل فرضت التبعية والهيمنة على هذه المجتمعات من قِبل القوى العالمية المتقدمة، الأمر الذي دفع نقد القوى العالمية التي تفرض الاستعمار أو التبعية أو الهيمنة ، بهدف الحفاظ على الاستقلال والهوية الوطنية، أو القومية العالمية، ضد مجتمعاتها، أو التي تعمل بقيمها وسلوكياتها على تشويه الذات الوطنية.

شهدت المنطقة العربية حالة الارتفاع الوحيد في العالم في الفقر المدقع؛ نتيجة الصراعات الفكرية والثقافية والمسلحة ، فقد ارتفع عدد الفقراء بحسب خط الفقر المحدد بالعيش على 190 دولار في اليوم ، من 4 في المائة في عام 2013 م إلى 7.6 في المائة عام 2015م ، وتصل نسبة السكان الذين يعشون تحت خط الفقر الدولي المحدد 1.90 في المائة إلى 16 في المائة تقريبا في البلدان العربية الأقل نموا ، وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق المتخلفة باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتبلغ نسبة الفقر، حسب خطوط الفقر الوطنية ،5.5 في المائة في الجزائر ، 14.4 في المائة في الأردن ، وحوالي 27 في المائة في لبنان ومصر ، وتفوق 40 في المائة في بعض البلدان الأقل نموا، لتصل إلى 46.4 في المائة في السودان 48.6 في المائة في اليمن قبل اندلاع الحرب، و تصل معدلات الفقر ، على مقياس الفقر إلى 41في المائة في عشرة بلدات عربية تضم حوالي 75 في المائة من سكان المنطقة ، وتشير جميع القياسات الإقليمية للفقر القائمة على الدخل المتعدد الأبعاد ' إلى تركز الفقر على مستوى لا يتجاوز بكثير خط الفقر المدقع، لاسيما في البلدان المتوسطة الدخل . (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 م ، ص 14- ص17) .

تجدر الإشارة إلى مشاكل النظام المالي الدولي السائد وقوى العولمة التي تحد من خيارات ومساحة السياسات الإنمائية للبلدان العربية ، وفي الواقع يعاني العديد من البلدان العربية نقصا في الموارد المالية المحلية، وفي ظل تصاعد المديونية العامة تواجه هذه البلدان الشروط المفروضة من الخارج التي تحد من دور السياسات المالية والنقدية في التنمية.

تحتل المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية، وتسجل هذه البلدان عجزا كبيرا في ميزان تجارة المواد الغذائية ، وتستورد ما يفوق 25 في المائة من القمح المتداول في الأسواق المحلية ، وكما تعد البلدان العربية الأقل نموا أعلى معدلات نقص التعدية في العالم، وقد طال نقص التغدية 25.5 في المائة من السكان في السودان في عام 2016م ، و 34.4 في المائة من السكان في اليمن ، وبلغ نقص التغذية مستويات مرتفعة في بلدان أخرى، منها العراق حيث طال 27.7 في المائة من السكان ، ويعيش معظم الذين يعانون نقص التغذية في المناطق الريفية ، حيث الزراعة هي مورد الرزق الأساسي للكثيرين.(التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 م ، ص 27) .

لم يحقق التعليم كامل قدراته في أحدات التحول المنشود على الرغم من زيادة معدلاته لالتحاق بالمدارس، وزيادة الاستثمار في التعليم في المنطقة العربية، وتكمن التحديات الأساسية في قدم أساليب التدريس والتعليم وسوء نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم ، وكذلك في البني التحتية ، ولن تستطيع المنطقة تسخير إمكانيات التعليم مدى الحياة على النحو المطلوب، ما لم ينظر إلى التعليم بوصفه مشروعا مجتمعيا لإنتاج مواطنين مبتكرين يملكون فكرا نقديا.

يتجاوز عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة حوالي16 مليون طفل.حيث إنّ 10 في المائة منهم في سن التعليم الابتدائي و 32 في المائة في سن الثانوي، وينهي نحو 84 في المائة من التلاميذ الابتدائي ، في حين ينهي أقل من 40 في المائة التعليم الثانوي.(التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 م ، ص60)

ويتضح لنا مما سبق ذكره أن التعليم والتدريب التقني غير مهيأ لدخول سوق العمل.

الخاتمة

يمكن أن نبلور أهم القضايا التي تعرضنا لها في هدا الطرح في النقاط الآتية:

1. ظهرت العديد من النظريات التي تناولت التنمية ومشكلاتها وانتقاداتها من زوايا مختلفة.

2. فشلت النظريات الغربية في تقديم نظريات قادرة على فهم واقع التنمية، الذي هو واقع للتغيير الوجه بل اقتصرت جهودها على إجراء محاولة إصلاح وترميم جزئي للنظريات الغربية ، ومن ثمّ فقدت هذه النظريات القدرة على فهم الواقع أو تغيره، وكانت التنمية المرغوبة من قبل النظريات الموجهة إيديولوجيا، تعثر التنمية في المجتمعات المتخلفة.

3. التأكيد على ضرورة إجراء دراسات مقارنة للتمازج التنمية، وما يرتبط بكل منها من نواحي الفشل والنجاح ، حتى يمكن اقتراح سبل وحلول لتجاوز التخلف من خلال وضع نموذج لا يكون مستوردا أو جاهزا للتطبيق على الدول المتخلفة بعامة، وإنما نابعا من الواقع التنموي لمجتمعات المتخلفة.

4.عجزت النظريات التي ثم تناولها عامة في هده الدراسة عن تقديم تصور واضح لكيفية تنمية المجتمعات المتخلفة مع ضرورة أخدها الاعتبار الظروف التاريخية لهذه المجتمعات، وطبيعية بنائها والقيم السائدة .

5. نظرا لأوجه القصور العديدة للنظريات الغربية كان لزاما علينا عرض المادية التاريخية ، واتجاهاتها المادية التاريخية، مع محاولة توضيح ما إذا كان هدا الاتجاه قد حاول سد الثغرات أو أنّه فشل في تفاديها.

6. ينبغي أن نؤكد على أن مفهوم التنمية مفهوم متعدد الأبعاد ، إذ إنّه يتضمن أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، ولا يمكن أن

نتناول أي منها بمعزل عن الآخر، فالعملية التنموية عملية شاملة تتضمن مختلف جوانب النظام المجتمعي (النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي ، والبيئي).

7.إن فشل المنظورات المختلفة التي قدمت لمفهوم التنمية، يدفعنا إلى القول أننا في حاجة إلى صياغة تعريف جديد للتنمية يتلاءم مع ظروف وواقع المجتمعات المتخلفة وظروفها في العصر الحالي.

8.ظهرت رؤية جديدة لمفهوم التنمية وهي التنمية المستدامة، ويركز هذا المصطلح.

(المفهوم) على محكات أساسية لعل من أهمها أن الدول المتخلفة في حاجة إلى نظرية تساهم بفاعلية تحقيق تنمية متواصلة (مستمرة) ، من أجل تطوير مجتمعاتها، ولا شك أنّ هذا يمكن حدوته من خلال نظريات التنمية السائدة التي غالبا مدمرة للبيئة ، إلى جانب أنّ ثمة علاقة بين التنمية والبيئة ، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي ستخدمها الناس لزيادة رفاهيتهم ، أما التنمية فهي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة هذه الرفاهية ويعني الهدف الأساسي لكل من البيئة والتنمية هي تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الأساسية للإنسان.

9.يمكن القول أنّه لا يمكن تحقيق التنمية في ظل النظريات التي تمّت بلورتها وصياغتها في المجتمعات التي هيمنت على مصادر المجتمعات المتخلفة مند استعمارها، واستمرت حتى بعد حصول معظم هذه الدول على استقلالها السياسي ، ورغم خضوع هده النظريات لمراجعة في مجتمعاتها الأصلية إلا أنّها مازالت تتمتع بوجود مشروع في المجتمعات المتخلفة، ومن ثمّ فنحن في حاجة إلى إعادة النظر في هذه النظريات، وخاصة بعد فشلها في تنمية مجتمعات العالم المتخلف .

يشكل النقد الاجتماعي المنبثق عن أوضاع المجتمعات المتخلفة أحد الاتجاهات الفعالة خلال عقدي الستينات والسبعينات، إضافة إلى قدرة هدا الاتجاه على تطوير تنظير قادر على التشخيص الدقيق والموضوعي لظواهر المجتمعات المتخلفة ، وما يميز به هدا التنظير كذلك أنه يغطي الجوانب الاقتصادية والسياسية لمجتمعات المتخلفة، وأيضا طبيعة العلاقات التي تربطها بالقوى العالمية المتقدمة.

ويرى الباحث أنّه إلى أن يحين وقت تبني نظرية التنمية الشاملة والمستدامة فإنّه ستظل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية في تزايد، وذلك جراء إتباع النظريات التي لم تأخذ في حسبانها ظروف المجتمعات المتخلفة، ولم تأخذ كذلك في حسبانها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمعرفية والبيئة لتلك المجتمعات .

إنّ على المتثقفين أن لا يتبنوا موقف الحياد ، إذ لا ينبغي أن يفصل المثقف الحقيقة عن مضمناتها القيمة ، وعلى المتثقفين أيضا أن يقفوا موقفا نقديا من المجتمع .

المراجع :

[1]- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع،1980 ،ط د.ن، ص 22.

[2]- عبدالباسط أحمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،1989 ،ط د.ن ، ص

[3]- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ،بيروت ، 1986، د.ن، ص، ص 424، 425.

[4]- عالم المعرفة ، باب كريدة ، ترجمة ،محمد حسين غلوم، "النظرية الاجتماعية "من بارسونز إلى هايرماس، الكويت ، 1999،د.ن، ص 26 .

[5]- علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ،دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة ، دار المعارف، ط 2، ص 26.

[6]- علي الحوات ، النظرية الاجتماعية "اتجاه218.ات أساسية، فاليتا ،مالطا، 1997، د.ن،ص 22.

[7]- عبدالباسط عبدالمعطي ، عادل مختار الهواري ، علم الاجتماع والتنمية ، دراسات وقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص37 .

[8]- مريم أحمد مصطفى ، احسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية، 2001، ص ص 17-18.

[9]- رمزي زكي ، فكر الأزمة ، "دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، 1987، ص 83.

[10]- عبدالمنعم بدر ، دراسات في المجتمع العربي ، مقدمة عن التغير والتنمية ، عمان ، الأردن ، ط1، 1985، ص742.

[11]- محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ،1982، ص144.

[12]- عبدالباسط محمد عبدالمعطي ، التنمية البديلة ، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص292.

[13]- عبدالخالق عبدالله ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993،ص92.

[14]- عبدالفتاح تركي ، الوجه الآخر للمفاهيم الوافدة ، مجلة التربية المعاصرة،القاهرة،العدد الأول ،1984، ص ص 53-54.

[15]- كمال التابعي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف ،القاهرة، ص 134.

[16]- مريم احمد مصطفى ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1990، ص 181.

[17]- محمد الغريب عبدالكريم ، الاتجاهات الفكرية في تطوير علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث،1982 ، ص 178.

[18]- محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982، ص 109.

[19]- روستو ، مراحل النمو الاقتصادي ، ترجمة برهان دجاني، بيروت ، المكتبة الأهلية ، ص ص 7-9.

[20]- السيد الحسين وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية، القاهرة ، دار المعارف ،1984، ص ص 42-43.

[21]- علي الطرح ، غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت ، 2004 ، ط1، ص ص 7-8.

[22]- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2001/2000، شن الحرب على الفقراء، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2001، ص 10.

[23]- عثمان ياسين الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية، مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد السابع عشر، العدد الثاني ، 1989، ص 56.

[24]- بول باران ، الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1968، ص ص 73-74.

[25]- مريم أحمد مصطفى ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، مرجع سابق ، ص118.

[26]- شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، القاهرة، دار المعارف، 1966، ص22.

[27]- التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 م ، ص 14- ص17

[28]- ..... ص 27.

[29]- .....ص60.